

Distr.: General
14 February 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، أن أحيل إليكم
طيه التقرير المعد عن أنشطة الفريق العامل في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها باعتبارهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) فوديه سيك
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

270217 220217 17-02287 (A)



تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

أولا - مقدمة

- ١ - أنشئ الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن الذي اعتمد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/PRST/2001/3).
- ٢ - وعُيّن الممثل الدائم للسفيرة لدى الأمم المتحدة، السفير فوديه سيك، رئيساً للفريق العامل طوال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر S/2017/2/Rev.1).
- ٣ - ويسلط هذا التقرير الضوء على الاجتماعات التي عقدها الفريق العامل في عام ٢٠١٦ من حيث هيكلها ومواضيعها. وقد نظر الفريق العامل، وفقاً لولايته، في عدد من مسائل حفظ السلام المتصلة بمسؤوليات مجلس الأمن وبعض جوانب فرادى عمليات حفظ السلام، وذلك دون الإخلال باختصاص اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وأريد ببرنامج اجتماعات الفريق العامل توجيه تركيز الفريق إلى مسائل شديدة الأهمية أثّر أغلبها في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/95-S/2015/446).

ثانياً - اجتماعات الفريق العامل

- ٤ - واصل الفريق العامل تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في مساعٍ تهدف على وجه الخصوص إلى تحسين التنسيق داخل هيكل حفظ السلام والتصدي لمسائل مواضيعية هامة تتصل بحفظ السلام. وعقد الفريق جلسة تنظيمية إضافة إلى خمسة اجتماعات مواضيعية، التقى فيها بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة واستمع إلى إحاطات قدمها مسؤولون رفيعو المستوى من الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية وممثلون ومراقبون دائمون لدى الأمم المتحدة (انظر المرفق).
- ٥ - وناقش الفريق العامل المواضيع التالية:

(أ) استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام؛

(ب) الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: تعزيز دور الأطراف الفاعلة الإقليمية في عمليات حفظ السلام؛

(ج) إمكانية تحقيق تكامل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وعملياتها لحفظ السلام؛

(د) الإطار السياسي للاستخبارات في عمليات حفظ السلام؛

(هـ) حماية المدنيين: تعزيز الصلة بينها وبين الاستراتيجيات السياسية.

ألف - استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام

٦ - في ٢٨ نيسان/أبريل، اجتمع الفريق العامل لمناقشة استخدام التكنولوجيا والابتكار في عمليات حفظ السلام. وقبل انعقاد الجلسة، قام رئيس الفريق العامل بتعميم مذكرة مفاهيمية (S/2016/1019).

٧ - وأدلى الرئيس بملاحظات استهلاكية أبرز فيها أهمية الابتكار والتكنولوجيا في السياق الحالي لعمليات حفظ السلام التي يزداد إيفادها إلى بيئات غير متناظرة القوى تتسم بتعقيدها وتقلبها وطابعها العدائي.

٨ - وأشار أيضا إلى أن تحقيق الفعالية في بعثات حفظ السلام تعترضه تحديات معقدة ومتعددة الجوانب تجعل تنفيذ الولايات، ولا سيما حماية المدنيين، أمرا أكثر صعوبة من أي وقت مضى، خاصة في ضوء مستجدات من أمثلتها امتلاك الجماعات المسلحة و/أو الإرهابية قدرات عسكرية تكاد تكون مكتملة. وبناء على ذلك، شدد الرئيس على الحاجة إلى مناقشة تلك المسائل ورحب بفرصة المشاركة في حلقة النقاش هذه.

٩ - وكان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أول المتحدثين في حلقة النقاش، وقد استهل كلمته بتسليط الضوء على ضرورة تعزيز أمن القوات التي تواجه تهديدات متعددة الجوانب نتيجة للتغيرات المختلفة التي تؤثر في عمليات حفظ السلام. وقال إن تسخير الابتكار والتكنولوجيا لأغراض حفظ السلام ليس ترفاً بل هو ضرورة، فاستخدامهما ييسر العمل بمزيد من الفعالية ويعمّق الدراية بالحالة على أرض الواقع ويحسن الظروف المعيشية لحفظة السلام. وذكر أن العديد من الأدوات المتاحة لبعثات حفظ السلام عفا عليه الزمن، وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى إطلاق ثورة ثقافية تتمثل في الابتكار والتكنولوجيا.

١٠ - وأبرز وكيل الأمين العام أثر التكنولوجيا على ظروف العمل والمعيشة في الميدان وسلط الضوء على السبل التي يمكن بها لعمليات حفظ السلام أن تسخر الابتكار والتكنولوجيا للاستفادة منهما في مجالات أخرى، مثل التحديات التكتيكية والاستطلاع والإيواء والنقل العسكري، بغية تحسين سرعة الانتشار والتدخل التكتيكي وتسجيل

انتهاكات حقوق الإنسان وتحليل العلاقات بين أطراف النزاع وتعميم المعلومات على الجمهور، بما في ذلك لأغراض مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة.

١١ - ولاحظ أن الابتكارات أصبحت تولد منتجات جديدة كل يوم، ومن أمثلة هذه المنتجات نوع من الميكروفونات يمكن أن يحدد الموقع الذي تُطلق منه النيران. وارتأى أن مثل هذا المنتج وغيره من التصميمات سيكون دوماً شك مفيداً في عمليات حفظ السلام.

١٢ - ودعا الأمم المتحدة إلى إحداث تغيير في ثقافة العمل من خلال اعتماد التكنولوجيات المناسبة والمتاحة على نطاق واسع في سياقات أخرى. وأشار إلى المخاوف التي أعرب عنها في عام ٢٠١٤ عندما استُخدمت الطائرات المسيّرة بلا طيار لأول مرة من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فأوضح أن استيلاء حركة ٢٣ مارس على غوما قدم أدلة وافية على افتقار المنظمة إلى الأدوات اللازمة لحفظ السلام. وقال إن إطلاق أول طائرة مسيّرة بلا طيار، بعد سقوط تلك المدينة، أحدث تغييراً جذرياً في التصورات عما كانت عليه الحالة في الميدان.

١٣ - ولكنه اعترف بالحاجة إلى وضع إطار سياسي لتحديد القواعد التي تنظم استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام، ودعا إلى تعزيز حماية البيانات واعتماد نظام تشغيل يُتفق عليه مع البلد المضيف.

١٤ - وكان وكيل الأمين العام للدعم الميداني ثاني المتحدثين في حلقة النقاش، وقد استعرض الاستراتيجية التي تتبعها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، قائلاً إنها استراتيجية تهدف إلى تنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيا والابتكار في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن الاستراتيجية تشمل، إلى جانب إدخال العمل بتكنولوجيات جديدة، توسيع نطاق الشراكة لأغراض تسخير التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام.

١٥ - وساق وكيل الأمين العام نموذج الطائرات الأخف من الهواء كمثال يدعم استخدام أشكال التكنولوجيا الحديثة، ولاحظ أن هناك ابتكارات أخرى تُستخدم في الوقت الراهن ومنها مثلاً سواتل المدار الأرضي المتوسط التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد على أهمية تدريب أفراد حفظ السلام على استخدام تلك الأدوات بكفاءة.

١٦ - وفيما يتعلق بالإمام بالحالة في الميدان، أشار إلى إمكانية استخدام نظام رصد جغرافي مكاني لإتاحة الوصول إلى جميع البيانات المتعلقة بالبعثات الميدانية وتقديم لمحة عامة عن الحالة السائدة وتحسين التخطيط وضمان فعالية صنع القرار.

١٧ - وفيما يتصل بالبيئة، أكد وكيل الأمين العام ضرورة تخفيف البصمة الكربونية. وأوضح أن عدد ما يُسمى "مركبات الحمولة الخفيفة" لا يتعدى ٣٣ مركبة من أصل ١٠ ٠٠٠ متاحة لجميع بعثات حفظ السلام. واقترح اتخاذ تدابير للتخفيف من البصمة البيئية للبعثات، منها مثلا استخدام المركبات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

١٨ - وخلال المناقشة، أقر المشاركون بأهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة لتوفير حماية أفضل لأفراد حفظ السلام وتمكينهم من الاضطلاع بولايتهم بمزيد من الفعالية. وفي ذلك الصدد، أشار عدد من المشاركين إلى أن استخدام التكنولوجيا موضوع لمفاوضات مطولة تجري في سياق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وأكدوا دور اللجنة الخاصة باعتبارها الهيئة المكلفة بمناقشة جميع المسائل ذات الصلة بالسياسات في مجال حفظ السلام.

١٩ - ومع ذلك، أعرب عن شواغل تناولت فعالية الطائرات المسيّرة بلا طيار في العديد من البعثات ونوعية الخدمات المقدمة من موردي القطاع الخاص، وتعلقت أيضا بالتأكد من أن البلدان التي تستضيف البعثات ستقبل بلا تحفظات استخدام أنواع التكنولوجيا هذه. وكانت هناك شواغل أخرى تتصل بحماية البيانات والحفاظ على السرية وتأمين البيانات المجمعة.

٢٠ - وللتغلب على المقاومة التي تلقاها التكنولوجيات الجديدة والترويج لاعتمادها وبناء الثقة فيما يتعلق باستخدامها، اقترح صوغ وتطبيق أطر تنظيمية في ظل تنسيق وثيق مع الدول الأعضاء، لا سيما في مجالي جمع البيانات ومعالجتها.

٢١ - وأشار أيضا إلى أهمية تحديد أفضل الممارسات في مجال التفاعل مع البلدان المضيفة، وإيجاد أفضل السبل للتعامل معها، والبت في كيفية ضمان السرية.

٢٢ - وأبرز عدد من أعضاء الفريق العامل ضرورة أن يقتصر استخدام البيانات المجمعة على حماية حفظة السلام فحسب، وألا تُستغل ضد الدول الأعضاء الأخرى بأي حال من الأحوال.

٢٣ - وشدد بعض الأعضاء على أهمية تدريب أفراد حفظ السلام على الاستفادة من الأدوات التكنولوجية على أفضل وجه.

٢٤ - وفي مجال الحفاظ على البيئة، اقترح وضع حوافز محددة لتشجيع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والبلدان المضيفة على إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للمسائل البيئية.

٢٥ - واتفق أعضاء الفريق العامل على ضرورة مواصلة النظر في استخدام التكنولوجيات الجديدة في عمليات حفظ السلام. واقترح أن تُبحث إمكانية تكريس جزء من أعمال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لمسائل التكنولوجيا.

باء - الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: تعزيز دور الأطراف الفاعلة الإقليمية في عمليات حفظ السلام

٢٦ - في ٢٧ أيار/مايو، نظم الفريق العامل مناقشة مواضيعية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تناول فيها بناء قدرات الأطراف الفاعلة الإقليمية في عمليات حفظ السلام. وقبل انعقاد الجلسة، قام الرئيس بتعميم مذكرة مفاهيمية (S/2016/1016).

٢٧ - وكان المتحدثون الرئيسيون هم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، ودونالد كايروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام، ويوانيس فرايلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

٢٨ - وأدلى الرئيس بملاحظات استهلاكية ذكر فيها سياق الاجتماع الذي يتزامن موعد انعقاده مع الذكرى السنوية العاشرة لبدء إجراء مشاورات مشتركة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢٩ - وأشار أيضاً إلى أن المناقشة المتوخى عقدها جزء من عملية مستمرة يُنظر خلالها في تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وكان من أهم هذه التوصيات توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى مركزه الخاص كشريك استراتيجي للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن.

٣٠ - وأعرب الرئيس عن أسفه لكون الاتحاد الأفريقي يواجه تحديات جسيمة تعترض تحقيقه كامل إمكاناته في مجال حفظ السلام والأمن في القارة، وذلك في وقت يتولى فيه الاتحاد مسؤوليات أكبر من ذي قبل في هذا المجال. وشدد كل التشديد على الحاجة الملحة إلى تزويد عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام بتمويل مرن ومستدام يمكن التنبؤ به، وهو ما يفسر قرار وضع هذه المسألة في موقع الصدارة خلال المناقشة.

٣١ - وآيد الممثل السامي المعني بصندوق السلام هذه التعليقات، وأكد من جانبه أن الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة تأتي في وقت يمر فيه الاتحاد الأفريقي بمنعطف هام للأسباب التالية:

(أ) الطابع المتغير للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الطلب على عمليات أقوى لحفظ السلام تتبع نهجاً أكثر استباقية؛

(ب) الطلب على تدخل الاتحاد الأفريقي لحل الأزمات والنزاعات، الذي سيتجه إلى الزيادة في المستقبل لا محالة؛

(ج) تجدد الاهتمام بمنع نشوب النزاعات وبإيجاد حلول سياسية من خلال الوساطة في النزاعات؛

(د) تعقد المصالح التي يتهدها الخطر في عمليات حفظ السلام الحديثة، وهي مخاطر لا يمكن لأي منظمة أن تستجيب لها استجابة كافية بمفردها.

٣٢ - وفي ضوء العوامل المذكورة، دعا الممثل السامي إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما في البحث عن طرائق تمويل يمكن التنبؤ بها لصالح عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد. وأوضح أن محور تركيز ولايته ينصب على التماس أسس مستدامة لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام ووضع طرائق جديدة للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا المجال تركز على ثلاثة أهداف رئيسية هي:

(أ) إعادة هيكلة صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي من خلال تحسين إدارته وإجراءاته التنفيذية وتوجهه الاستراتيجي وتعزيز المساءلة بشأنه؛

(ب) وضع خريطة طريق ذات مصداقية للامتثال للالتزام الاتحاد الأفريقي بالمساهمة بنسبة ٢٥ في المائة من تكاليف جهوده في مجالي السلام والأمن؛

(ج) العمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الحصول على نسبة الـ ٧٥ في المائة المتبقية من مساهمات الأمم المتحدة.

٣٣ - وتحدث نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، فأشار إلى أن الاتحاد دأب منذ أمد طويل على دعم الاتحاد الأفريقي والآليات الأفريقية الإقليمية في الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في القارة. وأكد مجدداً التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة أنشطته بالتعاون مع القادة الأفريقيين والشركاء الآخرين من أجل إيجاد حلول لمسألة توفير التمويل المستدام على نحو يمكن التنبؤ به لصالح عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

٣٤ - وإلى جانب الإشارة إلى أهمية توفير الموارد المالية، شدد نائب رئيس الوفد على أهمية توافر إطار متفق عليه للتعاون والإدارة والرقابة باعتبار ذلك ضرورة حتمية لتوثيق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وتعزيز أثرها في الميدان.

٣٥ - وأكد مجدداً تصميم الاتحاد الأوروبي على دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن أمن القارة، منوهاً بإنشاء الاتحاد الأوروبي مرفق السلام الأفريقي الذي حشد خلال العقد الماضي مبالغ تفوق بليون يورو. وأوضح أن الأنشطة الممولة من ذلك الإطار تغطي المجالات التالية:

(أ) دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام؛

(ب) تفعيل منظومة السلام والأمن الأفريقية؛

(ج) المبادرات المعتمدة في إطار آلية الاستجابة السريعة.

٣٦ - وذكر أيضاً بأن الاتحاد الأوروبي قرر في تموز/يوليه ٢٠١٥ إعادة توجيه الدعم المقدم لصندوق السلام إلى المساعي الرامية إلى معالجة تحديات الاستدامة وزاد مساهمته في الصندوق من ٧٥٠ مليون يورو إلى ٩٠٠ مليون يورو. وقال إن تلك الزيادة سمحت بمواصلة تقديم الدعم إلى بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وبالإسهام في الوقت نفسه في عمليات الاتحاد الأفريقي الجديدة لحفظ السلام ومنها مثلاً القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. واستطرد قائلاً إن منحة إضافية قدرها ٧١٠ ملايين يورو اعتُمدت للصندوق عن الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨.

٣٧ - وتحدث الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، فأكد الطابع الحيوي للشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أساس المزايا النسبية لكل منها.

٣٨ - ونوّه بهذا التحول النوعي القائم على المساهمة التي يمكن لكل منظمة أن تقدمها في الشؤون السياسية وشؤون الأمن وحقوق الإنسان والتنمية والمسائل الإنسانية، قائلاً إنه دليل على تولّد وعي جديد واضح بأنه ما من منظمة تستطيع منفردة أن تتصدى بفعالية لتحديات حفظ السلام والأمن الراهنة التي تتسم بتعقدها وتشعبها المتزايدين.

٣٩ - وأضاف أن وضع نموذج جديد هو "الشراكة في حفظ السلام" يستتبع أيضاً الحاجة إلى توسيع مفهوم الشراكات بما يتجاوز العلاقة الثنائية بين الأمم المتحدة وفرادى المنظمات الإقليمية أو بين المنظمات الإقليمية.

٤٠ - وارتأى أن مسألة التمويل لا يمكن فصلها عن الطابع الاستراتيجي للشراكة في سياق عمليات حفظ السلام. ودعا، بناء على ذلك، إلى توفير مزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به وقدر أكبر من الدعم المستدام لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن.

٤١ - وخلال المناقشات، أعرب عدة أعضاء في الفريق العامل عن ترحيبهم بالتزام الاتحاد الأفريقي بتغطية نسبة ٢٥ في المائة من التكلفة الإجمالية لجهوده في مجال حفظ السلام والأمن بحلول عام ٢٠٢٠. وشدد عدة أعضاء أيضا على أهمية النظر في مسألة إنشاء آلية تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لصالح عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

٤٢ - وأشار أعضاء الفريق العامل إلى أهمية إقامة علاقة تقوم على الثقة المتبادلة لكفالة فعالية الشراكة، بما يشمل إجراء مشاورات منتظمة.

٤٣ - وشددوا على ضرورة تحديد السبل العملية الكفيلة بتحسين العلاقات بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٤٤ - ومن بين الشواغل التي طرحها أعضاء الفريق العامل الحاجة إلى تحسين القدرات العملية للاتحاد الأفريقي لتمكينه من تلبية احتياجاته من المعدات، مع الامتثال في الوقت نفسه لمعايير الأمم المتحدة.

٤٥ - وأشار أعضاء الفريق العامل إلى أهمية اتباع نهج جامع إزاء المسألة وهو ما ييسر التفكير، بما يتجاوز سياق حفظ السلام، في السبل الكفيلة بجعل منع نشوب النزاعات وضمان السلام أكثر وضوحا.

جيم - إمكانية تحقيق تكامل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وعملياتها لحفظ السلام

٤٦ - في ٢٤ حزيران/يونيه، نظم الفريق العامل مناقشة تناول فيها مسألة ما إذا كان هناك مجال لإيجاد تكامل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وعملياتها لحفظ السلام. وقبل انعقاد الجلسة، قام رئيس الفريق العامل بتعميم مذكرة مفاهيمية (S/2016/1018).

٤٧ - واستمع الفريق العامل إلى إحاطة قدمها كل من رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات بإدارة عمليات حفظ السلام ونائب المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

٤٨ - وأدلى رئيس الفريق العامل بملاحظات استهلالية ذكّر فيها بسياق الاجتماع الذي يُعقد في وقت تتزايد فيه التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان بصورة تدعو إلى القلق.

٤٩ - وشدد الرئيس على الحاجة الملحة إلى تكييف وجود البعثات وأنشطتها مع البيئات التي تعمل فيها وعلى ضرورة تطوير سبل التعاون المبتكرة بين هيئات الأمم المتحدة

ذات الصلة من أجل توفير استجابة منسقة وفعالة، ونوّه كمثال على ذلك بكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٥٠ - وتحدث نائب المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب فقال إن التهديدات الإرهابية تتزايد في مناطق تنشط فيها عمليات حفظ السلام. وتوجد، بناء على ذلك، دواعٍ واضحة تستلزم تعزيز التعاون والتنسيق والتآزر بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وعملياتها لحفظ السلام.

٥١ - وأضاف أن هيئات مكافحة الإرهاب المعنية ينبغي أن تدعم عمليات حفظ السلام عن طريق تقاسم خبراتها وتجاربها في مجال منع الإرهاب والتطرف العنيف ومكافحتهم. وأكد أن مساهمات تلك الهيئات ستزداد فعاليتها إذا ما أصبحت تشارك مشاركة وثيقة في عمليات تخطيط البعثات.

٥٢ - وأشار إلى قرارات مجلس الأمن ٢١٢٩ (٢٠١٣) و ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢١٩٥ (٢٠١٤) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والبيان الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/23) قائلاً إنها صكوك توفر أساساً صلباً لتعزيز التعاون داخل المؤسسات وفيما بينها. ولاحظ أن الصكوك المذكورة تدعو جهات مختلفة منها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، والمبعوثون الخاصون للأمين العام وممثلوه الخاصون، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وغير هذه الجهات من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى تعزيز التنسيق والتآزر فيما بينها، بطرق منها ما يهدف إلى توثيق الحوار وتبادل المعلومات، خاصة خلال مراحل التخطيط للبعثات والنظر في شؤونها.

٥٣ - ودعا نائب المدير التنفيذي إلى تنفيذ نهج "توحيد الأداء" وارتأى أن النهج التالية يمكن أن تحقق قدراً أكبر من التآزر:

(أ) النظر في القنوات الممكنة لتبادل المعلومات بين الكيانات المعنية بمكافحة الإرهاب وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؛

(ب) عقد اجتماعات منتظمة تشترك فيها الإدارات المعنية من أجل تعزيز التعاون وتحديد مجالات التكامل؛

(ج) تكثيف مساهمة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب في أعمال الفريق العامل واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

٥٤ - وتحدثت رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات، فأشارت إلى الاستنتاج الوارد في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام ومفاده أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست ملائمة، بسبب تكوينها وطبيعتها، للانخراط في عمليات عسكرية لمكافحة الإرهاب، وأنها تفتقر إلى جوانب عدة منها المعدات والإمكانات الاستخباراتية واللوجستيات والقدرات المحددة والاستعدادات العسكرية المتخصصة اللازمة لمثل هذه العمليات. وأكدت رئيسة الدائرة، بناء على ذلك، أهمية الحلول السياسية.

٥٥ - بيد أنها أقرت بأنه من الممكن أيضاً اتخاذ إجراءات في إطار الجهود الرامية إلى تكييف وجود عمليات حفظ السلام وأنشطتها بغية مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على نحو أفضل. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

(أ) التوصل إلى فهم أفضل للتطرف العنيف وأثره؛

(ب) تزويد بعثات حفظ السلام بالقدرة على مواجهة التهديدات والتحديات غير التقليدية، لا سيما عن طريق تحسين إمكانية الاستفادة من برامج الكشف عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والوصول إلى التكنولوجيا وتحسين القدرة على الصمود نتيجة لزيادة القدرة على التنقل والإمكانات الطبية الاحتياطية؛

(ج) بناء القدرات الوطنية للتمكين من مكافحة التطرف العنيف من خلال تدريب قوات الأمن على أعمال الشرطة المجتمعية ومكافحة الإرهاب، واعتماد الأطر القانونية والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف، وبناء قدرات الجهات الفاعلة القانونية في مجالي التحقيق والمحاكمة في الجرائم المتصلة بالإرهاب، ومنع تنامي نزعة التطرف في السجون من خلال اعتماد النهجين المادي والديناميكي في توفير الأمن إضافة إلى تقييم المخاطر وجمع المعلومات في السجون، ودعم البرامج الوطنية لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وإدارة ضوابط المراقبة الحدودية، وإدماج مكافحة الإرهاب في برامج إصلاح القطاع الأمني.

٥٦ - وأشار أعضاء الفريق العامل إلى الاستنتاج الذي توصل إليه الفريق الرفيع المستوى بشأن عدم ملائمة عمليات حفظ السلام للاضطلاع بإجراءات في مجال مكافحة الإرهاب، وسلموا في الوقت نفسه بأن بعثات الأمم المتحدة التي تتعرض لتهديدات غير تقليدية تحتاج إلى ما يكفي من الأصول وأشكال التدريب لحماية نفسها.

٥٧ - وشددوا على ضرورة توطيد التعاون داخل المؤسسات وفيما بينها حتى يمكن لعمليات حفظ السلام الاستفادة من خبرات ودعم هيئات الأمم المتحدة المعنية.

دال - الإطار السياسي للاستخبارات في عمليات حفظ السلام

٥٨ - في ٢٧ في تموز/يوليه، نظم الفريق العامل مناقشة مواضيعية بشأن مشروع الإطار السياسي للاستخبارات في عمليات حفظ السلام، الذي تعكف الأمانة العامة على إعداده. وقبل انعقاد الجلسة، قام الرئيس بتعميم مذكرة مفاهيمية (S/2016/1033).

٥٩ - واستمع الفريق العامل إلى إحاطة من كل من رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات بإدارة عمليات حفظ السلام وعمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة.

٦٠ - وتحدث رئيس الفريق العامل وهو مَنْ حدّد موضوع الاجتماع، فلاحظ أن الأمانة العامة قامت في الأشهر الأخيرة بالتشاور مع الدول الأعضاء في عدة مناسبات بشأن الأعمال الأولية التي اضطلعت بها لوضع مشروع إطار سياسي للاستخبارات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦١ - وقال إن الدول الأعضاء حددت آنذاك مسائل مهمة يتعين إيجاد حلّ لها لضمان ملائمة الإطار الجاري وضعه لولايات وسياقات حفظ السلام في الأمم المتحدة وتواؤمه معها، وتيسير تنفيذه بنجاح. وشملت هذه المسائل ما يلي:

(أ) تحديد ما يلائم سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أساليب وتكتيكات وإجراءات لجمع المعلومات؛

(ب) المحافظة على سرية المعلومات المجمعة وتخزينها وإدارتها بشكل آمن طوال دورة حياة البعثات؛

(ج) تحديد بارامترات تنظم استخدام المعلومات التي تجمعها البعثات وتبادلها داخل الأمم المتحدة ومع البلدان المضيقة؛

(د) الأمن العمليّ للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة التي تشترك في توفير القدرات لمهاكل البعثات المتعلقة بتبادل المعلومات؛

(هـ) آليات الرقابة.

٦٢ - وتحدثت رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات، فأشارت إلى أهمية وجود قنوات مفتوحة لتبادل الآراء بشأن جميع المسائل الحساسة التي لا يزال من اللازم النظر فيها عند وضع الإطار السياسي للاستخبارات في عمليات حفظ السلام. وأشارت أيضاً إلى أن ولايات عمليات حفظ السلام والتهديدات التي تواجهها هذه العمليات حالياً دفعت مجلس الأمن والأمانة العامة والدول الأعضاء إلى إيلاء قدر أكبر من الأهمية للاستخبارات باعتبارها أداة رئيسية تمكن البعثات من العمل بأمان وفعالية.

٦٣ - وفيما يتعلق بولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تعمل في بيئات صعبة مثل مالي وجنوب السودان، قالت رئيسة الدائرة إن البعثات تحاول التكيف مع كل حالة على حدة لكي تتمكن من الاستجابة لكل سياق محدد، ولكن وجود سياسة للاستخبارات سيمكنها من تحسين تحليلها للسيناريوهات المختلفة والبيئة وطبيعة التهديدات التي تتعرض لها.

٦٤ - وارتأت أن المشاورات التي جرت في السابق تمخضت عن توافق واسع في الآراء على ضرورة أن تكون البعثات قادرة على جمع المعلومات بسرعة وموثوقية لكي تتمكن من فهم التهديدات القائمة وتتصدى لها بفعالية في سياق اضطلاعها بولاياتها.

٦٥ - وأضافت أن الإطار السياسي يجب أن تحكمه مبادئ وبارامترات وأنظمة رقابة واضحة تكفل اتباع نهج مهني يتسم بالشفافية والمسؤولية.

٦٦ - وبالمثل، ينبغي أن تركز الدورة الاستخباراتية للبعثات على سلامتها وأمنها وسلامة أفرادها وأمنهم حتى تتاح لعمليات حفظ السلام حرية تنقل حقيقية وتتمكن من الاضطلاع بأنشطتها ومن تنفيذ ولاياتها.

٦٧ - وقالت، فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها، أن الأمانة العامة اقترحت أن يُنص صراحةً في الإطار الاستراتيجي على أن عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تجمع المعلومات عن طريق قدرات تقنية أو بشرية مستترة.

٦٨ - وارتأت ضرورة إدراج تلك البارامترات في خطط دعم أنشطة البعثات المحددة من أجل تبين الأساليب والتكتيكات والإجراءات المناسبة وتنفيذ نظام الرقابة المحدد في الإطار السياسي.

٦٩ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع البلدان المضيفة، أشارت رئيسة الدائرة إلى أهمية مراعاة الاحترام التام للمبادئ الأساسية لحفظ السلام، بما فيها الرضا، عند وضع الإطار السياسي للاستخبارات. وأضافت أن ولاية البعثة واتفق مركز القوات يظللان الأساس القانوني الرئيسي لوجود البعثة في بلد من البلدان وأنشطتها فيه.

٧٠ - وقالت علاوة على ذلك أن استبعاد الإطار الأنشطة السرية صراحةً يعني أن البعثات لن تستخدم أي أدوات دون إبلاغ الحكومة المضيفة. ومن المؤكد أن البعثات ستقاسم المعلومات الاستخباراتية التي تحصل عليها مع الحكومات المضيفة عند الاقتضاء، والعكس صحيح.

٧١ - وفيما يتعلق بشواغل الأعضاء من دول الجوار، أشارت رئيسة الدائرة إلى أول عملية نشر لطائرات بلا طيار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ثم في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، قائلة إن الأمم المتحدة قامت منذ ذلك الوقت بتطبيق عدة دروس مستفادة، عن طريق تحديد مناطق يُحظر دخولها دون الحصول على إذن من مستويات مختلفة وأجهزة استشعار يمكن برمجتها على خاصية ضبط الغالق بحيث يقتصر عملها على المناطق المأذون بها فقط. وأضافت أن الترتيبات المتعلقة بتنفيذ هذه التدابير يمكن أن تدرج في الإطار الاستراتيجي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة الدعم الاستخباراتي للبعثة أو من إجراءات التشغيل الدائمة.

٧٢ - ولاحظت أن مسألة الحفاظ على أمن المعلومات وسريتها كانت محل انتقاد متكرر تناول شاغلين اثنين هما:

(أ) كيفية ضمان الأمن العملياتي للبعثات وتقييد تعميم المعلومات داخل البعثة وحماية المصادر؛

(ب) كيفية الاستجابة لاحتياجات الأمن العملياتي الوطنية للبلدان المساهمة بقوات المشاركة في نظم المعلومات التابعة للبعثة.

٧٣ - وشددت على أن الإطار ينبغي عموماً أن يحدد نظاماً واضحاً للمسؤولية والرقابة ضمن الدورة الاستخباراتية وفي جميع مراحل العمل، وذلك بطرق منها استخدام ملفات التحقق. وقالت إنه سيتعين النظر في هذه المسألة بتأن للتأكد من توافر ما يلزم من آليات على المستويات المناسبة.

٧٤ - وأشارت إلى أن تجربة نشر الطائرات المسيّرة بلا طيار في سياق بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولاً وفي بعثات أخرى لاحقاً، حفزت أنشطة التخطيط التفصيلي وشجعت على وضع ممارسات تتناول مسائل من قبيل حقوق الوصول وأدوات المراقبة الإلكترونية والهياكل المادية للمباني.

٧٥ - ومضت رئيسة الدائرة تقول إن كل المعلومات التي تجمعها وحدات عمليات حفظ السلام هي من وجهة النظر القانونية ملكاً للبعثات، غير أن تطور أدوات الاستخبارات المستخدمة سيستدعي موازنة هذا المبدأ مع الإطار القانوني الوطني للبلدان المساهمة بقوات الذي يحدد ما يمكن تقاسمه مع الغير.

٧٦ - وارتأت أن تحديد مبادئ وحدود استخدام المعلومات سيوفر قدراً أكبر من الوضوح. فمن الممكن على سبيل المثال تعديل طلبات التوريد الخاصة بالوحدات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات لتضمينها الطرائق المفصلة لاستخدام المعلومات.

٧٧ - ورأت أيضاً ضرورة النظر في عدة أمور منها ترشيده دور العناصر المدنية ووضع آليات للتأكد من أن البعثات تتبع نهجاً جامعاً وتعزيز مهارات وعمليات جميع العناصر بحيث يتسنى لها التفاعل مع السكان المحليين والتعلم من تجاربها، مع كفالة امتلاك البعثات لجميع المهارات اللازمة لإجراء تحليل شامل ومتوازن.

٧٨ - وشددت على أن عمليات حفظ السلام تنطوي على تحديات فريدة من نوعها بالنسبة لنظم الاستخبارات، وأن التصدي لتلك التحديات يستلزم مفاهيم وهياكل وأدوات استخباراتية متوائمة مع سياق البعثات والحقائق التي تواجهها في الميدان. وسيطلب ذلك أن تنحو جميع الأطراف منحى ابتكارياً ومرناً عند النظر في نهج جديدة لا تستند بالضرورة إلى نماذج مسبقة.

٧٩ - وتحدث الممثل الدائم للمغرب، فقال إن من الضروري إيضاح معنى لفظة "الاستخبارات" لأنها أثارت شواغل لم تُجيب بعد. وارتأت أن المناقشات المتعلقة بمسائل الاستخبارات إنما هي مناقشات أولية. فهناك عدة مسائل رئيسية يتعين إمعان النظر فيها، مثل إدارة المعلومات الحساسة وسرية المعلومات والتكاليف وملكية المعلومات المجمعة. وشدد كل التشديد على أهمية إدارة سرية المعلومات وأشار إلى أن الإطار السياسي ينبغي أن يحدد بوضوح نطاق المعلومات المجمعة واستخدامها.

٨٠ - وقال أيضاً إن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي المحفل الأنسب لوضع الإطار السياسي للاستخبارات. وارتأت وجوب التوفيق بين حتمية تأمين البعثات من جهة واحترام سيادة الدول من جهة أخرى، وذلك في سياق وضع الإطار المذكور.

٨١ - وكان بعض الدول الأعضاء قد أعرب عن شواغل بشأن استخدام جمع المعلومات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكدت تلك الدول أن كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء كافة ملزمة بالتعاون مع لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن؛ وبناءً على ذلك، فإن

أي معلومات يتم جمعها لا يمكن ضمان حصرها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأكدت دول أعضاء أخرى أن أثر جمع المعلومات على بلدان الجوار يتجاوز أثر الطائرات المسيّرة بلا طيار والمركبات المسيّرة عن بعد، وأن التنسيق الوثيق مع بلدان الجوار أمر حاسم في هذا الصدد. وأكد أعضاء الفريق العامل مجدداً ضرورة إجراء مزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء وأن أي إطار سياسي يُوضع يجب مناقشته في إطار اللجنة الخاصة.

٨٢ - وشدد أعضاء الفريق العامل على أهمية جمع المعلومات لكفالة أمن البعثات وفعاليتها وهي تضطلع بولاياتها، ولا سيما في البيئات غير متناظرة القوى. ولكنهم ارتأوا أيضاً ضرورة مواصلة مناقشتهم بغية إلقاء مزيد من الضوء على المسائل التي تقتضي التعمق في مناقشتها.

هاء - حماية المدنيين: تعزيز الصلة بينها وبين الاستراتيجيات السياسية

٨٣ - في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم الفريق العامل مناقشةً مواضيعية عن حماية المدنيين، تناول فيها تعزيز الصلة بينها وبين الاستراتيجيات السياسية. وقبل انعقاد الجلسة، قام الرئيس بتعميم مذكرة مفاهيمية (S/2016/1017).

٨٤ - وكان مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب بإدارة عمليات حفظ السلام، والعميد تيري ليون، المستشار العسكري بالبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة هما المتحدثين الرئيسيين.

٨٥ - وأدلى رئيس الفريق العامل بملاحظات استهلالية أكد فيها ضرورة إيجاد حل لمسألة حماية المدنيين في ضوء التهديدات المتغيرة التي تواجهها بعثات الأمم المتحدة في الوقت الراهن. وأشار إلى أن الكثير من ميادين عمليات حفظ السلام توجد به جماعات إجرامية تقوم بأعمال تقع تحت طائلة القانون الدولي، مما يشكل تهديداً خطيراً للتنفيذ السليم لولايات حماية المدنيين.

٨٦ - وأبرز أيضاً أوجه القصور والتحديات التي ينبغي التصدي لها، ولا سيما في السياقات التي تُنشر فيها البعثات في بيئات عدائية أو في بيئات ينعدم فيها السلام المتوخى حفظه أو يكاد أن يكون منعدماً.

٨٧ - وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام للترويج للاستراتيجيات السياسية وغير المسلحة وبناء القدرات وتعزيز المفاهيم العملية في عمليات حفظ السلام، في إطار البحث عن حلول مستدامة للمشاكل التي تعترض حماية المدنيين.

٨٨ - وأدلى مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب ببيانٍ استعرض فيه التطورات المستجدة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مسلطاً الضوء على التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام في مجال حماية المدنيين. وأشار أيضاً إلى أن حماية المدنيين لا تقتصر على الجوانب العملية والتكتيكية، بل ينبغي أن تشمل أيضاً جانباً رئيسياً هو الاستراتيجية السياسية.

٨٩ - وأضاف أنه في غياب استراتيجية سياسية تتوافر لها مقومات النجاح وتهدف إلى إنهاء القتال ودعم التسوية السلمية، لن يكون بمقدور القوات، مهما كان عددها، حماية المدنيين، وفي غياب تسوية سياسية تفضي إلى تنصيب سلطة شرعية لديها الإرادة والقدرة على ضمان أمن شعبها، لن يتسنى ضمان حماية المدنيين.

٩٠ - وأشار إلى أن الاستراتيجيات السياسية وحماية المدنيين هما لذلك مسألتان مرتبطتان برباط وثيق، وذكر أيضاً أن بإمكان حفظة السلام أن يساعدوا على إطلاق عملية سياسية ودعمها وحمايتها وأن يعاونوا الأطراف الفاعلة الوطنية على الاضطلاع بالتزاماتها السيادية المتعلقة بحماية المدنيين، ولكنهم لا يستطيعون أن يحلوا محل تلك الأطراف. ولهذا السبب، تقع المسؤولية الرئيسية عن الحماية على عاتق الدول المضيفة.

٩١ - وارتأى أن لا سبيل إلى إيجاد تسوية سياسية دون وضع أمن السكان الذين طاهم النزاع واحتياجاتهم في الحسبان. كما رجّح أن تزداد مساعي إحلال السلام صعوبةً، ما لم تلب الأمم المتحدة الاحتياج الملح إلى الحماية في خضم النزاع المسلح.

٩٢ - وأدلى بأربع ملاحظات تسلط الضوء على الآثار والصلات المتبادلة بين حماية المدنيين ومساعي التوصل إلى تسوية سياسية.

٩٣ - وتمثلت الملاحظة الأولى في أن الحاجة إلى الحماية تصبح عاجلةً وهائلةً في سياقات مثل سياق جنوب السودان، حيث لا توجد عملية سياسية تتوفر لها مقومات البقاء ويكون المدنيون "مستهدفين مباشرة". ومع ذلك، فإن البعثات، عندما تأخذ تلك المهمة على عاتقها في غياب جهدٍ سياسي موازٍ ومتربط، ستجد أنها تتعامل في الأغلب مع عواقب النزاع لا مسبباته. ومن المرجح أن تفقد البعثات ميزة المبادرة السياسية نتيجة لذلك.

٩٤ - وارتأى مدير الشعبة أن تلك المرحلة هي النقطة التي يصبح فيها دور مجلس الأمن والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم المنظمات الإقليمية، دوراً حيوياً والتي يتطلب فيها الجهد السياسي المنسق أن تتخذ الأطراف الفاعلة الرئيسية، المحلية منها والوطنية

والدولية، إجراءات متسقة. فإذا ما فشلت الجهود السياسية، يكون الوقت قد حان للنظر فيما يمكن توقعه من البعثات من إنجازات معقولة.

٩٥ - أما ملاحظته الثانية، فكان مفادها أن الالتزام بوضع الحماية في الاعتبار في سياق الجهود السياسية يقتضي النظر في دور الدول المضيفة التي تكون في الغالب طرفاً في النزاع. وقال إنه لئن كانت قوات حفظ السلام تُنشر بموافقتها، فإن واقع الحال أن القوات الحكومية تهدد المدنيين في بعض الأحيان. وقد يترتب على ذلك أن توضع قوات حفظ السلام والسلطات المضيفة على مسار يفضي بها إلى الصدام. كما أن التوتر الناجم عن ولايات الحماية يمكن في بعض الأحيان أن يضر بأنشطة البعثة الأخرى. وقرار نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة هو في نهاية المطاف نتاج لاتفاق بين مجلس الأمن والبلد المعني. ولا يمكن أن تصبح عملية حفظ السلام بديلاً عن تلك العلاقة.

٩٦ - وأضاف أن البعثات مطالبة بأن تبذل قصارها لإقامة علاقة مثمرة مع الدول المضيفة وسكانها وأن تحافظ على تلك العلاقة. ولذلك فإن اعتماد جميع حفظة السلام سلوكاً مسؤولاً أمر لا غنى عنه.

٩٧ - وتمثلت ملاحظته الثالثة في أن الإقرار بالحماية كعنصر رئيسي من عناصر الاستراتيجيات السياسية يتطلب تكوين رؤية واقعية للمخاطر التي تنطوي عليها. فعندما يتم نشر حفظة السلام في سياق نزاعات يكون فيها المدنيون "مستهدفين بصورة متعمدة"، فإنهم يقبلون التعرض لمستوى معين من المخاطر. ويصبح الشاغل عندئذ هو تحديد مستوى المخاطر المقبول واستراتيجيات التخفيف من المخاطر التي يمكن تنفيذها لإدارتها. وارتأى مدير الشعبة أن القوات العسكرية وقوات الشرطة يحق لها الحصول على معلومات مفصلة عن التدابير الجاري تنفيذها لتمكينها من العمل بأمان في تلك البيئة، وتحمل الأمانة العامة المسؤولية عن توفير الدعم الأساسي والالتزام السياسي من أجل دعم العمليات الأمنية. وللبلدان المساهمة بقوات دور رئيسي أيضاً في المساعدة على تحسين إدارة الأمن والمخاطر، ولا بد أن تكون مستعدة للاضطلاع بهذا الدور.

٩٨ - وتمثلت الملاحظة الرابعة في أن الترابط بين السياسة العامة والحماية يعني أن الحماية تشمل مجموعة من المسؤوليات والجهود في إطار البعثة، ويستتبع أيضاً المسؤولية الكاملة للأمانة العامة. فكثيراً ما تعتبر الحماية مهمة عنصرية البعثة العسكري والشرطي. لكن التجربة أثبتت أن من الواجب إدماج الحماية في جميع جوانب عمل البعثة، أي فيما يلي: المساعي السياسية الحميدة، وعمليات التخطيط، وأنشطة البرمجة والتواصل. وينبغي تحسين إلمام كبار المديرين بهذا المجال وتعزيز قدراتهم فيه، ويتعين بذل الجهود من أجل إدماج استراتيجيات

الحماية في مفاهيم البعثات وخططها. بيد أنه من الضروري أيضاً أن يتوافر الدعم، لا سيما من جانب مجلس الأمن، لكفالة أن تكون التحليلات والخطط والأنشطة والتقارير منتظمة ومتسقة في مجال الحماية.

٩٩ - وتحدث المستشار العسكري للبعثة الدائمة لفرنسا عن تجربته كقائد قوة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فأوضح أن وجود استجابة سياسية عامة هو أساس أي حماية فعالة. وقال إنه لا بد من التخلي عن المنظور الإنساني البحث عند تناول النهج الأمني.

١٠٠ - وارتأى أن استراتيجيات البعثة المختلفة هي في الواقع استراتيجيات مترابطة، وقال إن كل مرحلة من مراحل التقدم في مجال الأمن ينبغي أن تقترن بإطلاق عملية سياسية. وشدد أيضاً على التفاعل مع السكان، معبرا أن الحصول على ثقتهم هو مفتاح وضع استراتيجية ناجحة للحماية. وأوصى، بناء على ذلك، بأن تحسّن القوات من سبل تواصلها مع السكان ومع الهياكل المحلية والدينية في سياق البعثات. ودعا إلى تنسيق وتخطيط أنشطة البعثة في إطار نهج جامع يتسق مع استراتيجية سياسية.

١٠١ - وأكد أعضاء الفريق العامل أهمية إيلاء مزيد من العناية للاستراتيجيات السياسية في سياق حماية المدنيين وأهمية تعزيز التقارب الاستراتيجي في البعثات عن طريق تلافي التجزؤ.

١٠٢ - وكرروا أيضاً تأكيد المسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق البلد المضيف فيما يتعلق بحماية المدنيين وتأكيد الدور الداعم لعمليات حفظ السلام.

١٠٣ - وأكدوا مجدداً دور البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما في تدريب الوحدات وإعدادها لتنفيذ ولايتها بفعالية. وفي ذلك الصدد، أعرب بعض أعضاء الفريق العامل عن رأي مفاده أن النشر السريع وحماية المدنيين يتطلبان في كثير من الأحيان وحدات تمكينية ورأوا أن البلدان التي تملك مثل هذه الوحدات ينبغي أن تُشجع على توفيرها لبعثات حفظ السلام، بينما ذهب أعضاء آخرون إلى أن المسألة تحتاج إلى مزيد من المناقشات في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٤ - إن المشاركة الواسعة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في أعمال الفريق العامل ومساهمة الأمانة العامة الفعالة فيها خلال عام ٢٠١٦ دليان على الاهتمام الشديد بأنشطة الفريق.

- ١٠٥ - ولذلك، لا بد من تسخير هذه النزعة الإيجابية من أجل مزيد من التعزيز للحوار الاستراتيجي بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.
- ١٠٦ - وتتطلب المسائل الهامة التي نظر فيها الفريق العامل مزيداً من الحوار المكثف لتحسين أثرها على أرض الواقع.
- ١٠٧ - ومن شأن عقد جلسات إعلامية مع البلدان المساهمة بقوات وإجراء مشاورات عند حلول موعد تحديد الولايات، متى اقتضى الحال ذلك، أن يسهما في المناقشات الشاملة لجميع جوانب الولايات. ولتعزيز الحوار الصريح والمتواصل بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ينبغي أن تكون المناقشات مستندةً إلى تحليل دقيق وموضوعي للحالة في الميدان وللقدرات اللازمة من أجل الاستجابة لها بصورة ملائمة.
- ١٠٨ - وتبين التجربة المكتسبة في جنوب السودان أن هناك احتياجاً لقدرٍ من الحوار المكثف أكبر بكثير مما مضى لتناول المسائل المتصلة بتنفيذ الولايات، بما في ذلك الحاجة إلى حماية المدنيين.
- ١٠٩ - وامتنالاً للبيان الرئاسي الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/26)، ينبغي أن يعمل كل من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والأمانة العامة ومجلس الأمن بقدر أكبر من الجدية على تعزيز المشاورات الثلاثية.
- ١١٠ - وختاماً، ينبغي أن تتاح وثائق الفريق العامل على الموقع الشبكي: <https://eroom.un.org/eRoom>، أسوة بمثيلتها الصادرة عن سائر الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن.

اجتماعات الفريق العامل في عام ٢٠١٦

التاريخ	مقدمو الإحاطات الإعلامية	الموضوع
٢٨ نيسان/أبريل	إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	استخدام التكنولوجيا في عمليات حفظ السلام
	أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني	
٢٧ أيار/مايو	القاسم وئين، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام	الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية: تعزيز دور الأطراف الفاعلة الإقليمية في عمليات حفظ السلام
	دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بصندوق السلام	
	يوانيس فرايلاس، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	
٢٤ حزيران/يونيه	ريناتا دوان، رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات بإدارة عمليات حفظ السلام	إمكانية تحقيق تكامل بين كيانات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب وعملياتها
	وايشيونغ تشن، نائب المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب	
٢٧ تموز/يوليه	ريناتا دوان، رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات بإدارة عمليات حفظ السلام	الإطار السياسي للاستخبارات في عمليات حفظ السلام
	عمر هلال، السفير والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة	
٣ تشرين الثاني/نوفمبر	جاك كريستوفيدس، مدير شعبة السياسات والتقييم والتدريب بإدارة عمليات حفظ السلام	حماية المدنيين: تعزيز الصلة بينها وبين الاستراتيجيات السياسية
	العميد تييري ليون، المستشار العسكري بالبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة	